دور العوامل الاقتصادية في تجفيف منابع الكراهية والإرهاب

د. مهدي خليل شديد*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بابل

مقدمة

برغممن صعوبة تحليل العلاقة بين متغيرات عنوان البحث، إلا أن ديناميكية العلاقة بين المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي قائمة ومتجددة منذ أقدم العصور، و أن كل المتغيرات اعلاه تعبر عن السلوك الإنساني Human Behavioral، فالاقتصاد يختص بدراسة السلوك الإنساني لإشباع الحاجات Goods المتعددة ضمن موارد محدودة Limited Resources، ومن ثَمَّ فإن هذا السلوك يمثل سبب ونتيجة في آن واحد، على أن ولادة الإنسان كائناً حياً في ظل عدد لا متناهي من المتغيرات التي تحكم سلوكه، يتولد عن تفاعله معها ما هو إيجابي وما هو سلبي، وتبعاً لطبيعة البيئة التي يولد فيها هو والمتغيرات الحاكمة له، فقد يلد الإنسان في بيئة شريرة ينتج عن تفاعله معها خلق الكراهية، أو قد يلد في بيئة مفعمة بالحب والسلام ينتج عن تفاعله معها حب الآخرين. وقد يتولد عن ذلك التفاعل سلوكاً أخر يقوض التفاعل الإيجابي مع الحياة، وينتج عنه قتل الآخرين تحت أسباب مختلفة، منها ما يتعلق بالانتماء أو العرق أو الدين أو غير ذلك، كل ذلك سيغذي بشكل أو بآخر البيئات الفاسدة التي تحاول التجاوز على المال العام، ومن ثَمَّ تهديد المصالح العليا للبلد وتقويض فكرتي العقد والتضامن الاجتماعيين.

التحديات الاقتصادية للكراهية

إن ديناميكية العلاقة بين المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي متجددة ومستمرة منذ بدء الخليقة، وتجددها واستمراريتها ينبع من سعي بني الإنسان لإشباع

حاجاته المختلفة، ضمن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة، وهذا سيشكل حافزاً قوياً للمنافسة التي قد يكون جزء منها سلبياً، يقود إلى سلوك إنساني قائم على نبذ الآخرين، وربما إلى الصدام معهم، فالولايات المتحدة الأميركية في بداية نشأتها، كانت بلداً زراعياً قائم على علاقات زراعية، وبمرور الزمن تطورت تلك البلاد ليصبح جزؤها الشمالي صناعياً والجنوبي زراعياً.

ومن الطبيعي أن تنشأ علاقات فكرية واقتصادية في جانب منها توافقي، لسبب بسيط أن مخرجات Out - Put قطاع معين، يمكن أن تكون مدخلات In - put قطاع آخر، وهذا يعني ضمناً

وجود روابط linkage أمامية وخلفية بين تلك المتغيرات، وفي جانب من تلك العلاقات ينشأ تناقض يقود إلى كراهية معينة، ناتجة عن طبيعة علاقات الإنتاج وحدة المنافسة ومحدودية الموارد، فضلاً عن عوامل اجتماعية تتمثل بطبيعة العمل في كلا القطاعين، وعبر عامل الزمن تولدت حالة من الصراع بين كلا المنظومتين الزراعية والصناعية، قادت إلى سلوك عنيف استمر سنوات عديدة، نتج عنه عشرات الآلاف من الضحايا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبحدود 60 ألف ضحية إنسانية، وتدمير مادي ما يقارب 2 مليار دولار محسوبة بأسعار ذلك الزمن. ومع ذلك كله وبالرغم من مآسي الصراع، إلا أن تلك الحرب شكلت حافزاً لتقدم تنموي اقتصادي واجتماعي هائل، أدى إلى تحول الولايات المتحدة الأميركية إلى بلداً صناعي بعد أن كان بلداً زراعياً، تولت الولايات المتحدة الأميركية بموجبه عولمة الاقتصاد وقيادة العالم عسكرياً وسياسياً، وتولد صراع سياسي واقتصادي واجتماعي بينها وبين الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً)، تحول إلى صراع بين منظومتين فكريتين سياسيتين واقتصاديتين، انتهى بإعلان انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990[1].

فقد تسيدت الولايات المتحدة الأميركية العالم استيراداً وتصديراً، وبلغت صادرات الولايات المتحدة الأميركية(9,7%) من إجمالي الصادرات العالمية، بعد ألمانيا التي بلغت(10%)، و(16,8%) من إجمالي الواردات العالمية، متجاوزة ألمانيا بمقدار(9%) وبناتج محلي يتجاوز(10) ترليون دولار وبمعدل بطالة لم يتجاوز(5 ـ 6%) عام2000[2].

(1) Peter Howelles - keith Bain, the Economics of Money Banking and Finance, Mac. Grew Hill, 2008, p. 360.

(2) Bureau of Economic Analysis,National income and Products accounts, Feb Numbers Pages,2005.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، يمكن أن يستخدم علاقاته بالولايات المتحدة الأميركية لتحويل حالة العداء التاريخي بين الطرفين إلى سلوك ايجابي، كما فعلت ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بما يخدم حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بتشجيع دخول الاستثمارات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتقنية عالية، لا يستطيع العراق توفيرها لطبيعة الظروف المحيطة به والإرهاصات الداخلية فيه.

وقبل ثلاثين عاماً كان العراق يمتلك أكثر من (40) مليار دولار كسيولة نقدية، قادرة على بناء العراق بصورة أفضل مما بنيت به ماليزيا، وبمعدل نمو حقيقي قارب (10%)، لا سيما أنه يمتلك موارد اقتصادية هائلة مكنته من أن يحتل ثاني أكبر احتياطي نفطي عالمي.

وعلى العموم نجد أن التيارات الفكرية الغربية تناقص نفسها، فلقد كان المدافعون والمروجون للسياسة الأميركية يذرفون دموع التماسيح من الخطر الذي يهدد الإسلام، أما الآن فهم يذرفون الدموع من الخطر الذي يهدد التنوير، ففي الحرب على الشيوعية في المنطقة العربية، كان الشعار المعلن حماية الدين من الشيوعية، في حين نلحظ الآن هو الخوف من تغييب الرأي في ظل صعود الاسلاموية السياسية، واستبدال الاهتمام بالعدالة بالإسراع بتكفير الآخر[3].

إن التناقض أعلاه قد عبر ضمنا أن الإرهاب الإسلامي، قد حل محل الإرهاب الشيوعي في تخويف الناس والحكومات، وقد شوه الإسلام هنا كما شوهت الشيوعية من قبل، وهذا خلط متعمد هدفه تقويض التفاؤل الناتج عن كون كلا المتغيرين (الاقتصاد، الكراهية) سلوكاً إنسانياً، إذ علينا فهم واستيعاب تلك التناقضات لفك رموز المعادلة الكونية.

وبالعودة إلى العراق مرة أخرى، فقد بلغ متوسط دخل الفرد 4083 دولار عام1980 (ما يعادل ثمانية أمثال متوسط دخل الفرد في مصر مثلاً)، وانحدر ذلك المتوسط إلى (627) دولارعام 1991، بعد دخول العراق الحرب مع إيرانواجتياح الكويت، مقابل ذلك قُدرت مدخرات الحكومة السعودية (أرصدة متراكمة) عام 1990 بحوالي (70) مليار دولار، ولكن إجمالي النفقات التي تحملها الاقتصاد السعودي بسبب الهجوم العراقي على الكويت وما تلاه بـــ(6 ـ 80) مليار دولار عام 1992[4].

(3) جلال أمين، عولمة القهر: الولايات المتحدة الأميركية والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 20.

(4) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الارغـواي 1798 ـ 1998، مـركـز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2001، ص 36.

وهكذا نرى دور وأهمية العوامل السياسية في خلق أجواء الكراهية بين العراق ـ وإيران، والعراق ـ الكويت، والعراق ـ السعودية من جهة أخرى، كان نتاجها الانخفاض المشار إليه في الأرقام أعلاه.

والغريب في العراق أننا نلاحظ أعضاء في الحكومة العراقية وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية يتظاهرون ضد الحكومة، وهذه ازدواجية يمكن تفسيرها بعوامل سياسية واقتصادية، وأنها تناقض سيكولوجي أشار إليه علي الوردي قبل هذا الوقت ليس ببعيد، والسؤال الذي يدور هل نحن عائدون إلى قرون ما قبل الثورة الصناعية، عندما حكمت الكنيسة تعاليمها في جانبيها الديني والدنيوي، حتى عد غاليلو مجنوناً.

إن دولاً عديدة لا ترغب في استقرار العراق اقتصادياً قبل وبعد تغيير النظام السياسي، فبعض الدول المجاورة اكتنزت في تسعينيات القرن الماضي الدينار العراقي بمليارات الدنانير، مما أفقد الدينار العراقي قوته الشرائية، وشكل عامل عدم استقرار للاقتصاد العراقي نتج عنه تأرجح وانحدار نمو أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية وضعف القدرة التنافسية ومعدلات عالية من البطالة، وساهمت الممارسات المالية والنقدية الخاطئة في تعميق عدم الاستقرار وانخفاض سعر صرف الدينار تجاه الدولار وظهور ما يسمى بالدولرة، التي جعلت من الدولار الأميركي ملاذاً آمناً للاستثمار والادخار، وبديلاً مهماً عن الدينار العراقي، هذه العوامل فضلاً عن عوامل أخرى خلقت حاله من التوتر في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أدت إلى اجتياح العراق للكويت ونشوء حالة الكراهية والقطيعة وتدمير البنى التحتية للطرفين.

إن العراق اليوم يختلف عن بقية الدول العربية كتونس واليمن وسوريا وليبيا، فقد اكتوى بنار الطائفية والكراهية، ولن يعود إليها، ويمكن أن تشكل تلك النقاط الزمنية محطات انطلاق جديدة تعزز النمو والتنمية فيه على المديين المتوسط والقريب، وبما يقوي الفكرة القائمة على أن كلاً من الكراهية والاقتصاد يعبران عن سلوك إنساني، إلا أن المطلوب الآن هو تقسيم العراق ليبقى ضعيفاًمتناحراً اقتصادياً وسياسياً، وعن طريق خلق الكراهية والتناحر بين فئات وافراد المجتمع، وبوصفه مستهلكاً نهائياً للسلع والخدمات المنتجة أو المستوردة من الدول المجاورة، التي باتت هي الآخرى في ظل العولمة

الاقتصادية والمالية، تعاني من المنافسة الأجنبية القوية، مما يعني ضمناً البحث الدائم عن البدائل الممكنة.

على العموم أن النفط موجود في الجنوب مثلما هو موجود في الشمال، ويتدفق الماء من الشمال والغرب إلى الوسط والجنوب، والتنوع المناخي والجغرافي لصالح العراق وأهله، وهي عوامل توحد وتكامل أكثر مما هي عوامل تقسيم وطائفية، والعراق بديمقراطيته الجديدة التي ما زالت تحبو برداء ديني قادرة على التفاعل مع الآخرين، وأن تكون علاقات تعاون ومحبه لا كراهية الأمر الذي سيحفز النمو والتنمية، ولا سيما الدب الروسي الذي يمتلك 700 مليار دولار احتياطات نقدية، وبفائض تجاري مقداره 217 مليار دولار، والعراق قادر على تدوير جزء منها لصالحه بالإفاده من الإرث التاريخي للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين وفي إطار المصالح المشتركة، ومن ثَمَّ يمكن استخدام علاقات التعاون والمحبة بينه والآخرين، لتحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى إليها المجتمع.

2.1 جدلية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والكراهية

إن ولادة الإنسان كائناً حياً في ظل عدد لا متناهي من المتغيرات التي تحكم سلوكه، يتولد عن تفاعله معها ما هو إيجابي وما هو سلبي، وتبعاً لطبيعة البيئة التي يولد فيها هو والمتغيرات الحاكمة له، فقد يلد الإنسان في بيئة شريرة ينتج عن تفاعله معها خلق الكراهية، أو قد يلد في بيئة مفعمة بالحب والسلام ينتج عن تفاعله معها حب الآخرين.

الواقع أن معظم الأديان إن لم يكن جميعها، ترى بأن هناك متغيرين يحكمان الكون أحدهما ايجابي يتمثل بالحب والتفاعل الخلاق مع الآخرين، والآخر سلبي يتمثل بالكراهية وبغض الآخرين، وبذلك فالإنسان يحمل في طياته الخير والشر، وعليه أن يكره جانب الشر ويعضد جانب الخير ويقهر شهوات الشر ويستمسك بمبادئ سلوكية مستقيمة لا يحيد عنها. وعلى العموم يمكن إيجاز الدور الاقتصادي للحب والكراهية عن طريق البحث في أصليهما، وتأثير ذلك في مجمل المتغيرات الاقتصادية بما يأتي[5]:

1 ـ قاد الاحتلال الاميركي للعراق عام 2003، إلى اندثار منظومة أخلاقية وأشاع الإرهاب والطائفية والمحاصصة.

(5) ميخائيل اسعد، علم الاضطرابات السلوكية، مكتبة غريب للنشر، التاريخ بلا، ص 51.

2 ـ قد تخلق الأحداث الكبيرة كالحروب والزلازل والمجاعات سلوكاً اجتماعياً يقوم على التعاون والمحبة، أو قد تخلق آخراً قائماً على العدوان والكراهية، فغالباً ما تقود هذه المتغيرات إلى وجود سلوك اجتماعي، قائم على المحبة والسلام يساعد على إيجاد بيئة ملائمة للأعمال والنمو، ومثال ذلك واضح في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك الحال للولايات المتحدة الأميركية التي أدى انتصارها في هذه الحرب، فضلاً عن عوامل أخرى إلى ازدهارها. وقد يكون الحال معاكساً كما حدث في نيكاراغوا عام 2011.

(*) العائد المتوقع للاستثمار خلال مدى زمني معين.

التحديات الاقتصادية للإرهاب

تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أدواراً رئيسة لتجفيف منابع الإرهاب، فضلاً عن عوامل أخرى تتعلق بالبنية الايديولوجية العالمية والمحلية وأحادية القطب السياسي، على أن الدول العربية والإسلامية تمثل في الوقت الحاضر البيئة الحاضنة لطاعون العصر الحديث، طاعون ما بعد الحداثة، وعليه ستكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من أولويات هذه الدول على المديين المتوسط والقريب.

والمطلوب خلق جيل قادر على أن يحاور ويرسخ التفكير العلمي، وربط النتائج بأسبابها المنطقية، وتقديم نموذج للتنمية يلائم تطلعات وفكر أبناء البلاد العربية، لتجاوز الإرهاب ومنطلقاته الايديولوجية، مع سياسة سكانية واضحة المعالم قادرة على الاستجابة لتحديات التنمية، واستيعاب الزيادة السكانية مع نظام تأمينات اجتماعي وصحي، يشمل كافة أفراد المجتمع، وضمن خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى التركيز على تحقيق معدلات نمو مناسبة وسريعة، وتركز على الجانب الصناعي والتقني في العملية الإنتاجية. كل هذا لن يتم إلا في ظل سياسة ثقافية، تسعى لاستئصال كل ما هو طائفي وسلبي تغلب عليه العصبية القبلية، وتركز على قيم الحرية والتسامح واحترام الآخرين، بترسيخ قيم التسامح وسيادة منطق العقل[6].

(6) مجلة اصوات، العدد 8388، 2001، على الموقع الإلكتروني: http:// wwwaasat.com /files. asp? filed = 28

إذن تجفيف الإرهاب يعني ضمناً تخفيض معدلات الفقر وتجاوز ثقافة تهميش الآخرين والظلم، وبناء المجتمع على أسس الحرية والديمقراطية، مجتمع تختفي فيه قيم التسلط والفساد والقهر، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق تفاعل قوي وخلاق بين فئات وأفراد المجتمع من جهة والسلطة

الحاكمة من جهة أخرى، مع الأخذ بالحسبان الانفتاح على تجارب الآخرين، فاختفاء المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين وتنقية العولمة من ازدواجية إنسانيتها وشروطها الاقتصادية المجحفة، كل ذلك يصبح شرطاً من شروط نجاح تجفيف الإرهاب.

لقد انمازت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات العقد الجديد من القرن الحالي، بأنها عقود التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ نمازت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتقسيمه إلى دول متعددة ذات أنظمة سياسية متباينة، مع ما رافق ذلك من حوادث ارهابية، تمثلت في احتجاز طلاب إحدى المدارس الروسية واقتحامها من القوات الروسية، ووجود التنظيم المسلح في الشيشان، وولادة الاتحاد الأوربي ومنظومته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وظهور الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي والعالم (أزمة 2007 ـ 2008، أزمة المديونية الخارجية، أزمة الغذاء العالمي، تفشي الأمية...الخ)، والتطورات العالمية الكبرى في مجال التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص، وكذلك في مجال الهندسة الوراثية، مقابل ذلك كله أصبحت هذه العقود أرضاً خصبة لنمو ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني، كما حدث في افغانستان والعراق ومصر وسوريا، وبشكل يستدعي من الجميع الوقوف أمام هذه الظاهرة لإيجاد السبل والمعالجات الحقيقية لها، بعيداً عن المصالح الضيقة.

إن الإرهاب أحد سمات العصر الحديث، يستمد جذوره من رواسب الماضي وإرهاصات الحاضر وبما يؤدي إلى تدمير البنى التحتية للمستقبل عبر الصدام المسلح الذي يقوض العقد الاجتماعي الذي بني عليه النظام الديمقراطي الحديث، الأمر الذي يجعل المناخ الاستثماري والاستهلاكي متشائماً، مما يوفر بيئة غير مواتية للنمو والتنمية ويفكك العلاقة التشابكية والترابطية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

أن سلوك العنف (warmth) هو نتاج التعلم واكتساب الخبرات، وبذلك توجد دوافع معينة تعمل كمنبهات للاستجابة إلى السلوك العدواني والعنيف بدافع عوامل الفقر والبطالة والتسلط والكبت بشتى أنواعه. وترى مدرسة التحليل النفسي (فرويد وتلامذته)، إن هناك دوافع لا شعورية للأفعال عند

الإنسان، فقد أكد فرويد أن محتويات اللاشعور الدقيقة التي تدفع الفرد إلى القيام بسلوك معين، حتى من دون أن يعي مصدر هذه الدوافع. وأن هذا الشعور يقوم على مبدأ اللذة وتتحكم فيه غريزة الموت أو العدوانية، والضمير وحده يمارس الرقابة على هذا الشعور[7].

(7) عباس فرج الله، تجفيف منابع الإرهاب ـ مهام وتحديات، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، المملكة العربية السعودية، على الموقع الالكتروني: http://www madarik. Org. htm

إن الرقابة هذه تتأثر بعوامل عدة منها، ما هو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو ديني أو بيئي، ويلعب الزمن دوراً مهماً في فاعلية عامل دون آخر، أو فاعلية كل العوامل مجتمعة، فشيوع الفقر وعدم العدالة في توزيع الثروة وارتفاع معدلات البطالة، تشكل أسباباً مهمة لتشكيل العنف المسلح، ومن ثَمَّ خلق الإرهاب، إما بالنسبة إلى العوامل السياسية، فوجود الصراعات السياسية والحروب والحكم الشمولي، إنما هي انعكاسات مهمة لغياب الضمير الرقابي الذي سيقود بشكل أو بآخر إلى غياب الخطاب السياسي العقلاني، المبني على أسس منطقية وعلمية، تدعو إلى نبذ الخلافات وتجاوز آثار الحروب والصراعات، والتغني بأمجاد الانتصارات المزعومة، وأن وجود العصبية القبلية والنظم الاجتماعية، التي لا تحاكي تطورات العصر والاستفادة من تجارب الآخرين إنما تعني ضمناً غياب الضمير الرقابي أيضاً، أما دور العوامل الدينية، فيتضح جلياً من خلال الفهم الخاطئ للدين نفسه وتفسيره تفسيراً أحادي الجانب، بما يعزز وجود ودور فئة على حساب فئة أخرى، مما يخلق فهماً طائفياً معيناً على حساب الدين والمجتمع.

2. 3 أهم الأسباب المؤدية إلى نشوء الإرهاب:

يعتقد الباحث أن للإرهاب آثاراً مختلفة يمكن أن تنجم عن ما يأتي:

1 ـ الشعور بالظلم وعدم المساواة في الحقوق: فقد يسود شعور معين لدى فئات معينة أو جماعة معينة، بأنها تعرضت إلى تهميش معين أو تجاوز معين لحقوقها الوطنية والقومية، مما يدفعها إلى القيام بعمليات مسلحاً بحجة استرداد جزء أو كل من تلك الحقوق، مما يولد صداماً مسلح يعبر عنه بالإرهاب.

2 ـ تأثيرات بيئية أو جغرافية أو تاريخية: قد يتولد العنف المسلح نتيجة وجود بيئة حاضنة للصراع (وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، احتلال أفغانستان من الولايات المتحدة الأميركية. . . . الخ).

3 ـ أسباب اقتصادية: إن ازدياد معدلات البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد ووجود نسبة كبيرة من السكان في حالة الفقر، وهذا يقود إلى المطالبة بتحسين المستوى المعاشي لإفراد المجتمع، وفي ظل محدودية الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات ينشأ الشعور بالحاجة إلى التغيير، الأمر الذي قد يكون في جزء منه مسلحاً، مما يعني ضمناً وجود الإرهاب.

4 ـ أسباب دينية: قد يتولد عن الفهم الخاطئ للدين عنف معين، وهذا الفهم يتأثر بعوامل متعددة، منها ما يتعلق بالمذهب أو المرحلة التاريخية التي يمر فيها المجتمع أو طبيعة التحولات السياسية والثقافية والاجتماعية. فوجود العولمة وظهور بعض آلياتها ونتائجها السلبية قاد إلى خلق جزء من العنف والإرهاب.

5 ـ أبعاد ايديولوجية: قد تتبنى جماعات معينة بعداً ايديولوجياً معيناً قد لا يتوافق مع الآخرين، مما يخلق صداماً مسلحاً وعنف وقتل بين من يعتنقون هذه الايديولوجيا وبين من يرفضها، وهذا واضح في حالة طالبان في أفغانستان ومالي مؤخراً.

نظام الحكم: إن فرضية توليد الإرهاب في النظم الشمولية أكبر مما هو عليه في النظم اللامركزية أو التي تتبنى النهج الديمقراطي في الوصول إلى السلطة، وفي كل مجتمع من المجتمعات هناك مجموعات معينة تستهدف تحقيق أهداف ومصالح معينة، قد يحصل تناقض بينها، مما يقوض العقد الاجتماعي القائم لذلك المجتمع، وقد يتجسد هذا التقويض على شكل صراع مسلح

وفي ظل التطورات التقنية الحالية التي شهدها القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، نجد سوء استخدام لهذه التطورات باتجاه تشجيع العنف والتطرف والاقتتال وسلب فكرة الحوار وتقبل الآخر، وتقوم قنوات فضائية معينة (العربية، الجزيرة، الخ) بتخصيص ساعات طويلة لهذا الغرض، مما يعني بشكل أو بآخر تشجيع الإرهاب.